فصلية مُحكَمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية
العدد (١٧) السنة الثالثة جمادى الآخرة ١٤٤٦ هـ كانون الأول ٢٠٢٥م

الثورات العربية وتأثيرها على مصر
٢٠١١ – ٢٠٢٠

م. م. رحاب حسن عبد
جامعة بغداد/ كلية التربية للبنات

فصلية مُحَكّمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية
العدد (١٧) السنة الثالثة جمادى الآخرة ١٤٤٦ هـ كانون الأول ٢٠٢٥م

المستخلص:

شهدت المنطقة العربية منذ سنة ٢٠١١ العديد من الثورات والتغيرات الإقليمية والمحلية ، التي أدت الى إحداث تغيير شامل في البيئة السياسية والأمنية والاقتصادية بشكل لم يسبق له مثيل ، مما انعكس هذا التأثير على الدور الإقليمي لمصر بشكل مباشر أو غير مباشر، والتي أدت بدورها لتعظيم تراجع هذه المكانة في البداية، لكن مع حدوث تغير محلي متمثل في ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ الذي كان له الأثر بدوره في تغيير القيادة السياسية، انعكس ذلك على توجهات السياسة الخارجية نحو السعي لاستعادة مكانة مصر الإقليمية، وبالفعل نجحت مصر باستعادة مكانتها.

وتعرفنا من خلال دراستنا على الخلفية التاريخية على الجهود المصرية في الحشد الإقليمي والدولي ، وفي اطار دراسة أثر الثورات العربية على مصر من ٢٠١١الى ٢٠٢٠ ، اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي ونظرية الدور لمعرفة تأثير الثورات العربية على السياسة الداخلية والخارجية المصرية .

الكلمات المفتاحية: المنطقة العربية، الثورات،مصر، الدور الإقليمي.

Abstract:

Since 2011, the Arab region has witnessed numerous regional and local revolutions and changes, which have led to unprecedented comprehensive changes in the political, security, and economic environment, which has had a profound impact on This impact on Egypt›s regional role, both directly and indirectly, led to a significant decline in this position at first. However, with the occurrence of a local change represented by the June 30, 2013 revolution, which in turn had an impact on the change in political leadership, this was reflected in foreign policy orientations towards seeking to restore Egypt›s regional standing, and Egypt did indeed succeed in restoring its position.

Through our study, we learned about the historical background of Egypt›s efforts in regional and international mobilization. Within the framework of studying the impact of the Arab revolutions on Egypt from 2011 to 2020, the study relied on the analytical approach and role theory to understand the impact of the Arab revolutions on Egyptian domestic and foreign policy.

Keywords: Arab region, revolutions, Egypt, regional role.

المقدمة :

تعد مصر قلب العالم العربي وأحد أهم أركانه ، وتمثل الدائرة العربية محوراً اساسياً في سياستها الخارجية ، فقد تمكنت مصر عبر تاريخها الطويل أن تقوم بدور قيادي بارز في المنطقة العربية ، عبر بنائها جسور التواصل والتعاون مع الدول المحيطة بها ، واستخدمت مصر مختلف قدراتها ومواردها لمواجهة التحديات العالمية والإقليمية .

انطلقت ثورات الربيع العربي في نهاية سنة ٢٠١٠ ، فشهدت المنطقة انهياراً سريعاً للأنظمة السياسية ، إذ أجبر على أثرها الرئيس المصري حسني مبارك التخلي عن السلطة ، مثلت هذه الثروات تحولاً في التاريخ العربي الحديث ، وشهدت المنطقة العربية تحولات جذرية سنة٢٠١١م على كل الأصعدة المحلية والإقليمية والعالمية ، مما أثر بالتالي على الأوضاع الأمنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية بشكل كبير ، عندئذً انعكست هذه التحولات على أدوار الدول الإقليمية خصوصاً مصر التي تأثرت سياستها الخارجية نتيجة للتغيرات العميقة التي

أعقبت ثورتي ٢٥يناير ٢٠١١، ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

في ضوء هذه التحولات العميقة التي شهدتها المنطقة العربية منذ سنة ٢٠١١، أصبحت عملية التكيف من المستجدات الواقعية الإقليمية والعالمية ضرورة ملحة بالنسبة لمصر ،كما شكلت الاضطرابات العديدة في الدول المجاورة تهديداً مباشراً للأمن القومي المصري، الامر الذي دفع مصر الى تكثيف جهودها لتتمكن من المحافظة على توازنها واستقرار مناطقها العربية وإمكانية استجابتها للتحديات الراهنة ، وتعزيز مكانته كقوة إقليمية فاعلة، فقد سعت مصر من هذا المنطلق الى استعادة دورها كقائد إقليمي ، من خلال تعزيز مقوماتها الذاتية كتحديث قدراتها العسكرية، والإصلاح الاقتصادي من خلال العديد من المشروعات الوطنية ، وتعزيز مقوماتها الثقافية والاجتماعية والثقافية والقوى الناعمة. (١)

شهدت مصر فترة انتقالية عصيبة بعد ثورة ٢٥ يناير، تميزت بعدم الاستقرار والصراعات بين القوى السياسية المختلفة، مما أثر على عمليات حاسمة مثل إعداد الدستور وتنظيم الانتخابات. في تلك الفترة، شهدت الانتخابات فوز التيارات الإسلامية، خاصة جماعة الإخوان المسلمين، التي تولت السلطة في عام ٢٠١٢ مع وصول محمد مرسي إلى الرئاسة. إلا أن فترة حكمه شهدت تصاعد الانقسامات السياسية، وواجهت البلاد أزمات اقتصادية وأمنية، وتُتهم حكومته بمحاولة احتكار السلطة، مما أدى إلى احتجاجات شعبية واسعة أدت في النهاية إلى عزله من قبل الجيش في يوليو ٢٠١٣. هذا الحدث أثار الكثير من النقاش حول مستقبل الديمقراطية في مصر.

وفي السنوات التي تلت، مرّت مصر بتحولات سياسية متسارعة، بدأت بإسقاط نظام مبارك، وتشكيل المجلس الأعلى للقوات المسلحة لإدارة الأمور، تلاها انتخابات برلمانية ورئاسية أسفرت عن وصول الإخوان إلى الحكم. لكن هذه المرحلة لم تدم طويلاً، ففي يونيو ٢٠١٣، خرجت موجة جديدة من الاحتجاجات أدت إلى تدخل الجيش وعزل مرسي، مما مهد الطريق لانتقال السلطة إلى عبد الفتاح السيسي في عام ٢٠١٤، الذي سرعان ما أصبح رئيسًا للبلاد، محققًا استقرارًا نسبيًا في المشهد السياسي.

أولاً: المشكلة البحثية وتساؤلات الدراسة.

شهدت المنطقة العربية من سنة ٢٠١١ العديد من الثورات العربية التي أثرت على التغييرات المحلية والإقليمية والدولية ، انعكست هذه الاثار على الدور الإقليمي لمصر، وأثر على التغيرات السياسية الداخلية طوال تاريخها ، لذا يتمثل التساؤل الرئيسي للدراسة كالآتي:

١-الى مدى أثرت الثورات العربية على مكانة مصر في الفترة ما بين ٢٠١١ حتى ٢٠٢٠ ؟ والى اين وصلت مكانتها الإقليمية بانتهاء تلك الفترة ؟

وبناء على ما سبق يمكننا بلورة مجموعة من التساؤلات الفرعية لمشكلة الدراسة، وصياغتها على النحو الآتي:

١-الى أي مدى أثرت الثورات العربية على مصر ؟

٢- ما طبيعة التحولات التي شهدت مصر في الفترة ما بين ٢٠١١ الى ٢٠٢٠؟ وما هي العوامل التي ساهمت في إعادة تشكيل أنظمة مصر الداخلية خلال تلك المرحلة ؟

ثانياً: أهداف البحث :

تهدف دراستنا الى تسليط الضوء على دراسة الثورات العربية والتحولات السياسية التي شهدتها مصر ما بعد ثورة ٢٥يناير ٢٠١١ حتى ٢٠٢٠ ، من خلال تتبع أثر الثورات العربية على الدور الإقليمي وبنية النظام السياس ، ومدر تأثير الثورات على المشهد الديمقراطي والمؤسسات الدستورية .

ثالثًا: أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال عدة نقاط رئيسية، منها:

- تسليط الضوء على مرحلة محورية: حيث تركز على واحدة من أكثر الفترات الحاسمة في التاريخ السياسي الحديث

لمصر، والتي تميزت بتغيرات جذرية في نظام الحكم وتشكيلات مراكز القوى.

– تحليل مسار التحول الديمقراطي: عبر تقييم مدى تحقيق الأهداف التي رفعتها الثورة، خاصة فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية، والحريات، وتداول السلطة بشكل سليم.

– توثيق التطورات السياسية: من خلال رصد وتحليل الوقائع والأحداث من منظور أكاديمي، بهدف بناء مرجعية علمية وأساس معرفي يستفيد منه الباحثون والمهتمون بالشأن السياسي العربي بشكل عام ومصر بشكل خاص.

رابعًا: المنهجية

سيعتمد البحث على منهجية تاريخية وتحليلية، حيث سيتم تتبع الأحداث الرئيسية للثورات العربية وفهم سياقاتها، مع دراسة أبعادها المختلفة. وسيتم الاعتماد على مصادر أولية، بالإضافة إلى دراسات ثانوية ومرجعيات أكاديمية ذات علاقة، لإثراء التحليل. كما سيشمل البحث قراءة وتحليل آراء وخلاصات خبراء متخصصين في الشأن العربي والثورات، بهدف تعزيز الموضوعية وفهم أعمق للظواهر المدروسة.

المبحث الأول : مفاهيم الدراسة ، الثورة ، مصر .

تتناول الدراسة عدة مفاهيم رئيسية ، وهي كالآتي:

أولاً: مفهوم الثورة:

يرى هنتجتون أن الثورة تعرف على أنها :» عملية التغيير الهيكلي السريع المفاجئ والداخلي والعنيف في القيم والمبادئ والمفاهيم الاجتماعية السائدة في المؤسسات السياسية والمجتمع والبنية الاجتماعية والعلاقات الاقتصادية والأنشطة الحكومية والقيادة». (٢)

وتعرف لثورة بأنها:» عملية انتقال السلطية السياسية من فئة قليلة الى جماهير الشعب ، نتيجة حركة اجتماعية قد تكون عنيفة تنمو بفضل توترات داخل النظام السياسي يترتب عليها انفجار شعبي يحطم النظام القائم ، ويؤدي الى استيلاء نخبة جديدة على السلطة ، وإجراء تغيير سريع في توزيع القوى السياسية وعوائد النظام لمصلحة قطاعات واسعة من الشعب». (٣)

ثانياً :مفهوم مصر :

تتمتع مصر بموقع جغرافي استراتيجي في قلب منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مكنها من لعبت دوراً مهمًا في بيئتها الجيوسياسية في العالم العربي، معتمدة في ذلك على مكانتها وحجم سكانها الذي يتجاوز ١٠٠ مليون نسمة، وقوتها الاقتصادية والعسكرية، وتتصدر مصر بقوتها الشاملة قائمة القوى الأكبر بين دول شمال إفريقيا تليها الجزائر التي تتراجع بشكل نسبي عن مصر على الرغم من احتياطاتها الكبيرة من النفط والغاز . (٤)

المبحث الثاني :الأوضاع السياسية والاجتماعية قبل الثورة :

أولاً : لمحة تاريخية عن الأوضاع السياسية والاجتماعية في مصر قبل اندلا ع الثورات:

قبل اندلا ع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ،كانت مصر تعاني من أوضاع سياسية واجتماعية متدهورة، حيث ساد نظام حكم استبدادي بقيادة الرئيس محمد حسني مبارك الذي استمر في الحكم لأكثر من ٣٠ عاماً، وهيمن الحزب الوطني (٥)، على الحياة السياسية بالطبع، في ظل غياب عملية تداول السلطة، وتزوير الانتخابات، وتراجع دور المعارضة، تفاقم الفساد السياسي في مؤسسات الدولة، مما أدى إلى تقييد الحريات العامة، خصوصًا حرية التعبير وحرية الصحافة. وكان قانون الطوارئ يُستخدم بشكل واسع لقمع المعارضين واعتقال النشطاء دون محاكمات عادلة، مما زاد من حالة القمع والسيطرة على الفضاء السياسي. على الصعيد الاجتماعي، شهدت البلاد ارتفاعًا في معدلات الفقر والبطالة، خاصة بين فئة الشباب، كما تدهورت جودة الخدمات العامة في مجالات الصحة والتعليم والإسكان. وتوسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء، فيما سيطر عدد قليل من رجال الأعمال المرتبطين بالنظام على مفاصل الاقتصاد والقرار، مما زاد من استياء الرأي العام. كل هذه الظروف أدت إلى تصاعد

الاحتقان الشعبي، الذي تجلى في موجات احتجاجية متتالية بدأت منذ عام ٢٠٠٤، وكان من أبرز حركاتها حركة «كفاية» التي لعبت دورًا في التعبير عن مطالب التغيير. (٦)و « ٦ أبريل»(٧) ، حتى انفجر الغضب الشعبي في ٢٥يناير ٢٠١١ مطالباً بالعيش والحرية والعدالة الاجتماعية (٨).

وقبل اندلا ع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، شهدت مصر موجة من الغضب الشعبي والاحتجاجات المتزايدة نتيجة تراكم أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية، غزتها عقود من الاستبداد والفساد وسوء الإدارة. فقد عانى المواطن المصري من تدهور مستوى المعيشة، وتراجع الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم، إلى جانب البطالة المنتشرة بين الشباب. (٩)

ثانياً : أسباب قيام الثورات العربية :

يرى بعض الباحثين السياسيين ان هناك مجموعة من العوامل الرئيسية التب أدت الى قيام الثورات العربية في الدول العربية ، يمكن تلخيصها كالتالي: تدهور الأوضاع الاقتصادية مما أدى الى ارتفاع البطالة والتضخم والفقر ، ايضاً سيطرة بعض الأنظمة الحاكمة على السلطة لعقود دون التداول السلمي لها ، وعم النزاهة في الانتخابات ، ومحاولات توريث الحكم ، وفرض حالات الطوارئ ،كما تدهورت الأوضاع الثقافية ، واتسعت الفجوة بين العالم العربي والعالم الخارجي ، بالإضافة الى ضعف العدالة الاجتماعية والديمقراطية وتراجع المشاركة السياسية الحقيقية ، وتزايد الفوارق الاجتماعية ، مما أدى الى اندلا ع الثورات العربية في العديد من البلدان العربية .(١٠)

ثالثاً : الثورات التي تعرضت لها مصر :

تعرضت مصر في فترة وجيزة إلى عدة متغيرات كان لها تأثير بالغ على الأوضاع الداخلية، واختلفت هذه التغيرات في طبيعتها ما بين ثورات وما بين تغيرات في القيادات السياسية، كل هذه التغيرات المتباينة كان لها أثر امتد ليضم تأثيره الوضع الخارجي أيضًا، وينعكس على السياسة الخارجية والتحركات الخارجية المصرية، وكانت هذه التغيرات في السياسة الخارجية كبيرة ومتباينة، وفي فترات قليلة جدًا، ورغم هذا ظهرت الاختلافات في السياسات الخارجية بوضوح بين كل تغيير والأخر، وفي هذا الفصل سوف نلقي الضوء على هذه التغيرات، مع إظهار التوجهات الخارجية التي سارت عليها السياسة الخارجية المصرية، والتأثير الذي تركته هذه التغيرات على المكانة الإقليمية لمصر.

وشهدت العديد من المتغيرات خاصة في القرن الواحد والعشرين، تمثلت أهم هذه المتغيرات في عام ٢٠١١ و٢٠١٣ وذلك بحدوث ثورتين، كان لهما تأثير كبير على المجتمع المصري، حيث أدت تلك المتغيرات إلى نهج متباين في أداء السياسة الخارجية المصرية، والتي أثر بدوره على امكانية تنفيذ أهداف الدولة، هاتين الثورتين هما ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣.(١١)

أ–ثورة ٢٥يناير ٢٠١١ :

تعتبر ثورة ٢٥يناير ٢٠١١من أهم الثورات في تاريخ المجتمع المصري، اندلعت هذه الثورة في ظل فترة الربيع العربي وكانت العوامل الداخلية هي المحرك الرئيسي لها، حيث انطلقت الشرارة الأولى لها على مواقع التواصل الاجتماعي، وذلك اعتراضًا على الأوضاع المعيشية المتردية والقمع الاجتماعي، والتفاوت الكبير بين طبقات المجتمع مع ارتفاع معدلات الفقر، فانطلقت من أجل المطالبة بالعدالة الاجتماعية، والتمتع بالحقوق والحريات التي تم قمعها، تعرف باسم ثورة التحرير ، حيث لم يكن ميدان التحرير الذي تم اختياره كموقع للثورة رمزًا لحريتهم وتحررهم فقط، بل رمزًا لتدهور الفضاء العام في ظل ٣٠ عاما من حكم مبارك، وكان الوضع يزداد سوء خاصة في ٢٨ يناير حين اشتبك الآلاف من الأشخاص مع الشرطة وقوات الآمن المركزي، حتى حاولوا الاستيلاء على وزارة الداخلية، اتجهت التطورات إلى تراجع الشرطة وتولي الجيش الوضع وهكذا كانت بداية فقدان مبارك سيطرته على البلاد، من أجل تهدئة الأوضاع أعلن مبارك في يوم ٢٩ يناير أنه سيقوم بتعيين حكومة جديدة ولكنه

سوف يبقى رئيسًا، بالفعل أقال الحكومة ولكن تم تعيين ضباط الشرطة وقوات الأمن المركزي كمدنيين حول وزارة الداخلية وكان ذلك تكتيكًا، استطاع الأفراد من جميع أنحاء مصر التجمع ثانية في ميدان التحرير والهتاف من أجل الكرامة والحرية، ازداد الأمر سوء وكان لإعلان نائب الرئيس في ٣١ يناير بإجراء انتخابات برلمانية جديدة وإعلان الرئيس في ١ فبراير بتعديل الدستور القدرة على كسب تعاطف الافراد، لكن لم يدم الأمر طويلًا وتولد غضب الأفراد مرة أخرى وزاد الوضع سوء وحدث اشتباك عنيف في ٣ فبراير واستمرت المظاهرات في المطالبة بتنحي مبارك مع استمرار ازدياد الوضع سوء حتى يوم ١١ فبراير بعد ١٨ يوما من المظاهرات والعنف قام مبارك بالتنحي. (١٢)

ب–ثورة ٣٠يونيو ٢٠١٣:

اندلعت ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ بسبب تردي وسوء الأوضاع في داخل الدولة المصرية وأيضًا على الصعيد الخارجي، حيث إن القيادة السياسية الجديدة التي جاءت نتيجة لاندلا ع ثورة ٢٥ يناير لم تحقق أهداف الشعب المصري الذي نادى بها، واستمرت المشكلات الاجتماعية والغذائية والأمنية بل وتراجعت الدولة المصرية على الصعيد الخارجي، وخاصة الإقليمي نظرًا للعجز والإخفاق والتساهل مع العديد من القضايا المحورية الخارجية، بالإضافة إلى استمرار مركزية الرئيس في النظام المصري مع اتباع الرئيس سياسات تهدف إلى السيطرة على مؤسسات الدولة بهدف خدمة فكر جماعة الاخوان التي ينتمي إليها، ونفوذها السياسي، مع سعي رجال الأعمال الإخوان للسيطرة على الاقتصاد المصري، وبذلك كانت حقبة حكم ٢٠١٢ ناتج عنها ظروف كارثية ومهددة لكيان الدولة، وكان بمثابة إنذار للقوى السياسية وللشباب بأن هذا الحكم لن يضيف إلى الدولة المصرية، بل يأخذ من تاريخها وكيانها ويدفعها نحو الهشاشة والفشل الكلي في مؤسساتها، تمثلت بداية ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ في تصاعد الدعوات للجيش لضرورة سحب الثقة من هذا النظام مع إنشاء حركة تمرد تقوم بجمع التوقيعات من المصريين للموافقة على سحب الثقة والدعوة لأجراء انتخابات رئاسية مبكرة، تصاعدت الاحتجاجات المنادية بتلبية هذه الطلبات، وبدأت هذه الاحتجاجات في ٣٠ يونيو، وانتهت في ٣ يوليو عند إعلان المجلس العسكري خارطة مستقبل جديد لا يتضمن النظام الذي خلفته انتخابات ٢٠١٢ والرئيس الأسبق مرسي. (١٣)

اسفرت الثورات العربية عن العديد من النتائج السياسية المختلفة ، فقد شهدت مصر تدهوراً سياسياً ملحوظاً تمثل في ضعف المؤسسات الحكومية وعدم الاستقرار السياسي وتراجع التعددية السياسية ، وايضاً واجهت مصر تحديات كبيرة لبناء نظام ديمقراطي مستقر . (١٤)

بالرغم من انهيار الأنظمة السياسية وتفكك المؤسسات الذي أدى الى نشوب حروب أهلية متعددة وانتشار الجماعات المسلحة وغياب السلطة المركزية الفعالة ، مما ساهم في تفاقم الصراعات ، فبالرغم من المواجهات الشديدة من العنف المصاحب لحركات التغيير السياسي ، بقيت مصر صامدة لم تصل الى حالة الانهيار. (١٥)

أثرت الثورات العربية على الوضع الإقليمي في مصر ، فبدأت مصر بعد ثورة ٣٠يونيو ٢٠١٣ تتحرك من أجل وضع حد للتغير المستمر الذي يحدث في البلاد، وإيجاد طريقة لإرجاع حالة الاستقرار في البلاد، ومن ثم وبعد تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي سنة٢٠١٤السلطة في البلاد سعت هذه القيادة إلى معالجة آثار هذه التغيرات برؤى جديدة ومختلفة عن القيادات السياسية المتبعة سابقاً، ومن ثم إعادة صياغة التوجهات الخارجية في السياسة الخارجية المصرية، وإيلاء هذا الملف اهتمام بالغ من قبل الرئيس عبد الفتاح السيسي، مع محاولة إيجاد طرق مختلفة لتنفيذ هذه الخطط والسير وفق تلك التوجهات، وتعزيز المنظومة الأمنية ، والنهوض بالمقومات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية ، فمصر الداخل هي التي تمتلك قدرات دورها الخارجي . (١٦)

المبحث الأول : أثر الثورات العربية على السياسة الداخلية :

يلعب الاستقرار السياسي دورًا حيويًا في تشكيل السياسات الخارجية للدولة، حيث يمكّنها من تخصيص جهدها

لصياغة استراتيجيات تفي بمصالحها وأهدافها. كما أن الاستقرار السياسي يمنح الدولة مكانة سياسية ودبلوماسية مرموقة، إذ يُعد عنصرًا أساسيًا في تعزيز مكانة السياسة الخارجية ودورها في ترسيخ الاستقرار الداخلي. ونتيجة لهذه العلاقة التبادلية، يتسم إدارة الدولة لعلاقاتها الخارجية بالحكمة، مما يسهم في زيادة انفتاح الدول الأخرى عليها وتوطيد علاقاتها الدولية. مهما كانت طبيعة النظام السياسي.

١ –أثر الثورات العربية على النظام الدستوري والسياسي :

أثرت الثورات منذ اندلاعها ٢٠١١ على الأوضاع الأمنية ، أدت الى انتشار مختلفة مذهبية وطائفية ، واحدثت العديد من أنشطة العنف والإرهاب في مصر . (١٧)

يعد العنف الطائفي من أشد أنواع العنف خطورة لما يحمله من نتائج سلبية على المجتمع العربي بأكمله ، فقد ظهرت عدة طوائف ، منها ما يدعو إلى أفكار وأيديولوجيات مختلفة ، الأمر الذي أدى الى إحداث انقسامات في بنية المجتمع الواحد. (١٨)

سعت مصر بعد ثورة ٣٠يونيو ٢٠١٣الى وضع حد لما تمر به البلاد من اضطراب وأحداث عنف وعدم استقرار سياسي ودستوري، لهذا تم تعيين المستشار عدلي منصور كرئيس للجمهورية لحين إجراء انتخابات رئاسية، وهذا أملًا في حدوث استقرار سياسي نوعًا ما، ومن ثم قامت الحكومة المصرية بقيادة المجلس العسكري بوضع دستور للبلاد حتى يستقر النظام الدستور داخل الدولة، سنة ٢٠١٤ قامت لجنة الخمسين بإعداد دستور جديد لمصر ، تكون من ٢٤٧مادة ، تم الاستفتاء عليه في ١٤و١٥يناير ، كانت نسبة الموافقة عليه ٩٨,١٪ ، وبإعلان النتيجة النهائية للاستفتاء ، تكون مصر قد اجتازت أول استحقاق لخريطة المستقبل .(١٩)

حدد شكل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية قبل حدوثها، حيث تمثل هذه العوامل تحديد الوجهة التي ستسير عليها الحياة السياسية والدستورية في المستقبل القريب قبل البعيد، وعلى هذا النحو تم إجراء استفتاء دستوري وتم وضع دستور ٢٠١٤ كدستور رسمي للبلاد، وتم إجراء انتخابات رئاسية وفاز بها المشير عبد الفتاح السيسي ليصبح رئيسًا للبلاد، لتبدأ مصر مرحلة جديدة في تاريخها السياسي الداخلي والخارجي، وطبقاً لما جاء في المواد (٧٥–٧٧) من دستور ٢٠١٤ ، يحق للمواطنين تكوين الجمعات والمؤسسات الاهلية على أساس ديمقراطي ، وتكون لها الشخصية الاعتبارية بمجرد الإخطار، وتمارس نشاطها بكل حرية ، ولا يجوز للجهات الإدارية التدخل في شؤونها .(٢٠)

وتعد مصر بالنسبة للبعد الخارجي من الدول الرائدة في تأسيس العديد من المنظمات الإقليمية والدولية ، وقد كانت مصر في الفترة ما بين ٢٠١١الى ٢٠٢٠ عضواً فاعلاً في العديد من المنظمات ، كما تولت رئاسة عدد من المنظمات ، أهمها منظمة الأمم المتحدة ، والإتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية ، وذلك انطلاقاً من إيمانها العميق بأهمية التعاون الإقليمي والدولي لتحقيق المصالح المشتركة بين الدول ، كما اتضح أن مصر سعت من خلال مشاركتها الى تحقيق الأهداف البشرية في مجالات الأمن والسلم، والتنمية والالتزام بمبادئ ومواثيق المنظمات الإقليمية والدولية ، ومحاولة تحقيق أكبر إنجاز أمكن للقضايا الوطنية والعربية والافريقية . (٢١)

تشكلت النواة الأولى للجمهورية الجديدة مع تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي مقاليد الحكم في يونيو ٢٠١٤، مما شكل تحولا كبيرًا في المشهد السياسي، حيث انعكست آثاره على مختلف المجالات وعلى جميع الأصعدة. وقد ساعدت الشعبية الواسعة والتأييد الكبير الذي حظي به الرئيس منذ بداية ولايته على دفع رؤيته نحو تحديد الأولويات والعمل على تحقيق الاستقرار وإعادة تماسك المجتمع المصري. كما أن الثقة الجماهيرية التي حظي بها الرئيس أسهمت في إضفاء شرعية شعبية ومجتمعية على كافة تحركاته، مما عزز من شرعية المرحلة وأهمية توجهاتها الوطنية. (٢٢)

وفي صلبها، كانت السياسة الخارجية، حيث أصبح أي تحرك خارجي مصحوبًا بقاعدة شعبية قوية تمنح صانعي

القرار دفعة قوية، استنادًا إلى دعم شعبي متماسك. وقد مهدت الثقة المتبادلة بين القيادة السياسية والجماهير الطريق أمام تبني سياسة خارجية جديدة، أسهمت في إعادة تعريف دور مصر على المستويين الإقليمي والدولي. وقد أثر هذا العامل بشكل مباشر على النظام السياسي المصري، حيث أدى إلى تعزيز السيطرة السياسية على البلاد، مما ساهم في تحقيق استقرار داخلي وسيطرة على الأوضاع الداخلية، وقد انعكس هذا الاستقرار على طبيعة التحركات الخارجية لمصر، وبدأت تظهر نتائج ذلك في عودة الدور الإقليمي لمصر، نظراً لقوة القيادة السياسية التي تبنت خطة استراتيجية جديدة تهدف إلى استعادة المكانة الإقليمية لمصر ودورها التاريخي في المنطقة. (٢٣)

٢- أثر الثورات العربية على الاقتصاد:

أثرت الثورات العربية على الاقتصاد بشكل كبير، امتدت تداعياتها الاقتصادية لتشمل مختلف القطاعات الاقتصادية ، بالرغم من تنوع وترابط هذه التداعيات ، فإن الموارد الاقتصادية التي تمتلكها مصر مكنتها من لعب دور إقليمي بارز ، وعزز موقعها الجغرافي الاستراتيجي المجال ليكون لمصر دور مهم في التجارة العالمية ، تشمل هذه الموارد المائية والأرض الخصبة ومصادر الطاقة المتجددة والثروات المعدنية ، فتمثل القوة الاقتصادية المصرية تمتعها ببنية متطورة تتيح لها إمكانية التطور والنمو . (٢٤)

وفقاً للمادة (٢٧) من دستور ٢٠١٤ ، يهدف النظام الاقتصادي الى تحقق الرخاء من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية ، بما يكفل رفع معدل النمو الحقيقي للاقتصاد ، ورفع مستوى المعيشة ، وزيادة فرص العمل وتقليل معدلات البطالة ، والقضاء على الفقر. (٢٥)

وشرعت الحكومة المصرية سنة ٢٠١٦ بالتعاون مع صندوق النقد الدولي ، في برنامج إصلاح اقتصادي مهم ، حقق من خلاله العديد من النتائج الإيجابية منها زيادة النمو ، والاحتياطات الدولية وانخفاض معدل البطالة ، وانخفاض إجمالي الدين الحكومي العام من الناتج المحلي الإجمالي ، وبعد نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي ، شرعت الحكومة المصرية سنة ٢٠٢٠ في صياغة البرنامج الوطني للإصلاح الهيكلي ، الذي يهدف الى دعم الاقتصاد لتحقيق نمو شامل متوازن ومستدام ، وتم إعداده باتباع منهج تشاركي تبنيه الدولة المصرية مع مؤسساتها العامة والخاصة والمجتمع المدني ، تتمثل أهدافه الرئيسة في تعزيز المرونة الاقتصادية ، وتشجيع العمالة ، ورفع القدرة الإنتاجية والتنافسية للاقتصاد ، ولاسيما الصناعة الموجهة للتصدير . (٢٦)

٣-اثر الثورات العربية على قدرات مصر الثقافية :

شهدت الثقافة العربية منذ ان تولى الرئيس عبد الفتاح السيسي الحكم حراكاً كبيراً على المستويين المحلي والعالمي ، إذ وضعت القيادة السياسية العديد من السياسات الثقافية الفعالة التي تسهم في وضع الاطار الثقافي العام في المجتمع ، والحفاظ على تماسكه ، وتعزيز القوة الناعمة المصرية ودورها على المستوى الدولي ، حققت مصر عدد كبير من الإنجازات بمجال الثقافة من ٢٠١٤الى ٢٠٢٠، منها المشروعات الانشائية وتطوير البنية التحتية ، وتنمية الموهوبين ودعم المبدعين ، وتعزيز التراث الثقافي ، وتحقيق العدالة الثقافية ، إضافة الى تطوير في مجال التحول الرقمي . (٢٧)

ووفقاً للمادة (٥٠) من دستور ٢٠١٤، فإن تراث مصر الثقافي المادي والمعنوي والحضاري ، بجميع تنوعاته ومراحله الكبرى ، ثروة إنسانية وقومية ، تلتزم الدولة بالحفاظ عليها وصيانته، والاعتداء على أي من ذلك جريمة يعاقب عليها القانون وتولى الدولة اهتماماً خاصاً بالحفاظ على مكونات التعددية الثقافية في مصر .(٢٨)

المبحث الثاني : المؤسسات المسؤولة عن مكافحة الإرهاب :

كان للإرهاب دور كبير في التأثير بالسلب على الأوضاع الداخلية للدولة المصرية، وفي زعزعة علاقاتها الخارجية، وتقديم صورتها للخارج بشكل سلبي أدى إلى التأثير الخطير على وضعها بشكل كبير، فمنذ وصول الرئيس عبد الفتاح السيسي للسلطة سعى بشكل دؤوب إلى القضاء على الإرهاب داخل الدولة المصرية من أجل تحسين

الصورة الخارجية للدولة ومن أجل تدعيم الاستقرار في الاوضاع الأمنية والسياسية داخل مصر، واتبعت القيادة المصرية آليات مختلفة من أجل إتمام هذا الأمر، ووضع الرئيس استراتيجية لمكافحة الإرهاب جاءت بالآتي(٢٩):

أولاً: دور المؤسسة العسكرية والأمنية في مكافحة الإرهابية:

قام الجيش المصري بوضع خطة استراتيجية موسعة يتم استبدالها بخطط بديلة لتأمين جميع المواقع التي يحتمل استهدافها من جانب التنظيمات الإرهابية، وارتكزت هذه الخطة على إحكام السيطرة الأمنية وسرعة الاستجابة لأية هجمات قد تتعرض لها، وقامت القوات العسكرية بتنفيذ عمليات عسكرية ضخمة في سيناء للقضاء على العناصر الإرهابية التي تم زرعها، كما أطلقت مصر (العملية الشاملة سيناء ٢٠١٨) والتي تستهدف القضاء على الإرهاب ودحره نهائيًا، ومن هنا كان للمؤسسة العسكرية الدور الأكبر في القضاء على العناصر الإرهابية سعيًا إلى الوصول إلى وضع البلاد في مأمن وتدعيم استقراره. (٣٠)

ثانياً: دور المؤسسة التشريعية في مكافحة الإرهاب:

انتهج المُشرع المصري نهجا قوامه التشديد لمواجهة الجرائم الإرهابية لخطورة هذه الجرائم وما يترتب عليها من أثار كارثية، فتنوعت العقوبات ما بين السجن المؤبد والسجن المشدد كحد أدنى له في الغالب الأعم، وعقوبة الإعدام بالنظر إلى جسامة النتائج المترتبة عليها، إلا أن المُشرع قرر شرطًا للتشديد هو حدوث الأثر الذي ورد في نص التجريم.

قانون مكافحة الإرهاب المصري رقم ٩٤ لسنة ٢٠١٥: صادق الرئيس المصري السيسي في ١٥ أغسطس ٢٠١٥ على قانون مكافحة الإرهاب الذي اقترحته الحكومة، وقد وافق مجلس النواب على هذا القانون وذلك بعد أن راجعه البرلمان في غضون ١٥ يومًا من انعقاده وطبقا للدستور المصري؛ وفي الفصل الأول المادة (١) في القانون تنص على تعريف الجماعة الإرهابية والإرهابي والجريمة الإرهابية والأسلحة التقليدية وغير التقليدية، وفي المادة(٥)يُعاقب على الشروع في ارتكاب أية جرائم إرهابية بذات العقوبة المقررة للجريمة التامة وتناول الفصل الثاني الجرائم والعقوبات. (٣١)

إضافة لذلك كافحت القوة الناعمة في مواجهة الإرهاب في الآتي:

- دور المؤسسة الدينية في مكافحة الإرهاب: قامت المؤسسة الدينية بآليات لمواجهة الإرهاب، وتزايد دورها وبخاصة الأزهر الشريف، ودار الإفتاء في المواجهة الفكرية في أكثر من اتجاه في هذا الشأن، ومن أهمها: مرصد الأزهر، وقوافل السلام، والمؤتمرات العالمية، ومرصد فتاوى التكفير والآراء المتشددة، وقامت دار الإفتاء بتدشين مجلة إلكترونية بعنوان «Insight» ونشرتها بعدة لغات للرد على مجلة «داعش» الإلكترونية «دابق» كما أصدرت فتاوى معتدلة بما يقدر بحوالي « ١٨ فتوى» لنشر الفهم الصحيح للدين. (٣٢)
- دور الإعلام في مكافحة الإرهاب: أثناء العمليات العسكرية في مصر لمكافحة الإرهاب قامت وسائل الإعلام بنقل الصورة كاملة وتم إذاعة جميع البيانات العسكرية عبر القنوات الرسمية والخاصة في مصر، ورصدت جميع النتائج لهذه العمليات العسكرية بالصوت والصورة، وهذا يعكس دور وسائل الإعلام المحوري في وضع خطة متكاملة وشاملة لمعالجة القضايا الأمنية، وأهمها الإرهاب. (٣٣)
- دور المجتمع المدني: ويتمثل المجتمع المدني في المراكز البحثية والجمعيات غير الحكومية والمجالس القومية ومنها المركز المصري لمكافحة التطرف كجمعية معتمدة مقيدة برقم ٨١ لسنة ٢٠١٥، ويهدف المركز إلى إعداد دراسات متخصصة في جميع المجالات لبحث سبل التغلب على الإرهاب، وعلاج أسباب انتشاره، وتم إنشاء المجلس القومي لمكافحة الإرهاب والتطرف بقرار جمهوري رقم ٣٥٥ لسنة ٢٠١٧، ويهدف إلى حشد الطاقات المؤسسية والمجتمعية للحد من الإرهاب ومعالجة آثاره ويتشكل المجلس من وزراء جميع الوزارات المصرية، ويضم بعض الشخصيات العامة، وقد عقدت مصر عدة مؤتمرات وطنية تحث على توافر منصة للحوار المباشر بين الدولة

المصرية ومؤسساتها المختلفة والشباب المصري عبر إطلاق الرئيس السيسي لسياسة المؤتمرات، وفي المؤتمر الوطني الثامن استعرض تطور الإرهاب وتناميه في المنطقة، وعودة مقاتلين داعش وتوصيف أوضاع الإرهاب وتأثيرها على مصر والعالم، بالإضافة إلى التكتيكات الجديدة التي تواجهها مصر. (٣٤)

المبحث الثالث: إعادة صياغة التوجهات:

بعد محاولات السعي لتدعيم الاستقرار الداخلي في مصر، كان للدولة المصرية والقيادة السياسية خطة واضحة لإدارة الملف الخارجي، والتعامل مع سلبيات المتغيرات التي تعرضت لها وأثرت على وضعها الإقليمي، ومن ثم أرسى الرئيس عبد الفتاح السيسي بعد توليه السلطة مجموعة من المبادئ المركزية والثوابت الراسخة، في التعامل مع القضايا الإقليمية الشائكة، في هذا الإقليم الذي يعاني من عدم التوازن، وبات هذا هو القاعدة الرئيسية في تحديد ملامح السياسة الخارجية المصرية، وفي تحديد مساراتها، وهذه الاستراتيجية مكنت الدولة المصرية من التعامل بفاعلية في وسطها الإقليمي مع التحديات والمخاطر والتهديدات الموجهة صوب الأمن القومي المصري، حاولت مصر من خلالها إعادة رسم خريطة التوازن الاستراتيجي في منطقتها، هذا النهج الذي اتبعته الدولة المصرية جعلها تتحول من لاعب إقليمي مؤثر إلى شريك دولي فاعل لديه من الأدوات والسياسات والقدرات ما يمكنه من أن يصنع التأثير الدولي في الوقت المناسب، اعتمدت مصر في هذه على الاعتماد على منظومة المبادئ الأخلاقية في العلاقات الدولية التي التزم بها السيسي، وعلى تبني نهج للسلام والتعاون بغرض تحقيق التنمية والمكاسب للجميع سعيًا لتحقيق التوازن الاستراتيجي في الإقليم عبر مجموعة من السياسات والأدوات الابتكارية، مثلت الوسام الخاص بآليات عمل الاستثناء المصري. وبعد أن كانت مصر منعزلة عن فاعلية التأثير الإقليمي منذ ٢٠١١ وحتى ٢٠١٣، بحكم ما وصفه الرئيس بأننا كنا نعيش في شبه دولة، انطلقت مصر لتقدم نموذج جديد في التفاعل الدولي يمكننا أن نطلق عليه «صناعة التأثير الدولي»، وقد تحقق هذا من خلال (٣٥):

– استخدام الدبلوماسية الرئاسية في اعادة تنميط العلامة الوطنية المصرية الأخلاقية وفقا لثوابتها ومنطلقاتها الجديدة.

– إعادة الفاعلية لدوائر الأمن القومي القريبة والتي تعد الحاضن والامتداد الطبيعي للأمن القومي المصري، وعلى رأسها الدائرة الإفريقية والدائرة العربية، وقد حدث تغير واضح في السياسة الخارجية المصرية الموجهة إلى دائرتها الإفريقية، والتي ارتكزت على العامل الاقتصادي، التعاون والشراكة، نقل الخبرات المصرية، عملية التنمية العادلة، القضايا النوعية كالمناخ والبيئة والشح المائي، كل هذا بهدف تحقيق المكسب للجميع، أما الدائرة العربية فتم الاعتماد على العلاقات الاستراتيجية التي تجمع الدول الكبرى، مصر، والسعودية والإمارات، والأردن والبحرين لصياغة اقترابات ابتكارية، تضع الحلول المناسبة لقضايا وجودية باتت تهدد وجود الدولة الوطنية العربية، كقضية الإرهاب، ومنع تدخل القوى الإقليمية في شؤون الدول العربية، وإعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية.

– الانفتاح المتوازن مع القوى الدولية، وذلك عبر الانفتاح في العلاقات مع القوى الكبرى كالصين، روسيا، ألمانيا، الولايات المتحدة، وفرنسا، أو حتى على مستوى الحوار العربي الإفريقي، بهدف دعم المشروعات التنمية المستدامة وفقا للحقوق العادلة للشعوب، مع إعلاء علاقات المصلحة القومية فوق كل اعتبار.

– تبني السياسات التوافقية الرشيدة، والحديث باللغة التي يفهمها العقل الغربي؛ بغرض طرح الرؤى اللازمة لتسوية الملفات الشائكة للإقليم والقارة.

– التوظيف الأمثل لأجهزة الأمن القومي والمعلومات.

ولإعادة رسم التوازن الاستراتيجي اعتمدت مصر على الأداة الدبلوماسية في التأثير الدولي وفي محيطها الإقليمي وذلك عن طريق (٣٦):

– الثبات الانفعالي والاستفادة من التجارب التاريخية سواء المحلية أو الإقليمية.

– إقامة علاقات متوازنة مع كل القوى والفاعلين الدوليين والانفتاح على كل الدول والمنظمات، والتي ترغب في أن تقدم دعم لمشروعات التنمية المستدامة.

– الانفتاح على كل القوى والفصائل المتنازعة في البلدان العربية التي تعاني من أزمات، ومكن هذا مصر أن يكون لها اليد العليا في فرض رؤيتها في آليات تسوية هذه الأزمات سياسيا عبر إعمال أدوات التفاوض والوساطة المختلفة، ومن ناحية أخرى القدرة الكبيرة لأجهزة معلوماتها وفاعلية المؤسسات المنوط بها تنفيذها.

– الانطلاق بمشروعات التنمية بمعدلات تساعد على تحقيق الأمن والاستقرار الداخلي.

– تطبيق وإعلاء القيم الأخلاقية التي تعبر عن عمق الحضارة المصرية تلك التي تعكس هويتها الوطنية الشاملة.

– التعبير عن التجربة المصرية والمنهج الإصلاحي الذي تبنته وعدته معظم الدول في الإقليم والعالم «النموذج الملهم»، وأشادت به كافة التقارير الدولية، وآخرها تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ٢٠١١–٢٠٢٠.

دأبت مصر منذ تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي الحكم عام ٢٠١٤ على إيلاء أهمية كبيرة لدعم الدول العربية الشقيقة، والتي تعرضت لمحاولة تقويض أركانها على مختلف الأصعدة، وعادت مصر وبقوة لدورها الريادي وقيادتها دفة المنطقة، ولعل هذا ما عكسه اهتمام الرئيس بالعراق، وهو ما رسخته زيارة سيادته التاريخية إلى بغداد في يونيو ٢٠٢١، والتي عدت أو زيارة لرئيس مصري للعراق منذ ٣٠ عاما، حيث سعت مصر إلى خلق أدوات وسياسات ابتكارية تدخلية جديدة بهدف لم شمل البيت العربي، وتسعى القيادة إلى إنشاء تكتل سياسي اقتصادي أمني عربي لمواجهة التحديات الداخلية والإقليمية والدولية. (٣٧)

الفصل الثالث: الدبلوماسية وسياسة القوة الناعمة:

كان الوضع المصر إيبان هذه الفترة يمر بالعديد من التحديات منها ما تم التعامل معه بالقوة كملف الإرهاب وهذه من أجل أن طبيعة المواجهة لابد لها من أداة تناسبها، لذلك كان لهذا الملف الخيار العسكري، ولكن استخدمت القيادة السياسية لمعالجة الملف الخارجي ومحاولة إرجاع العلاقات لمسارها الصحيح أدوات أخرى، ووجدت القيادة المصرية أن تبنى سياسة القوة الناعمة في التعامل مع هذا الملف هو الخيار الأنسب، ومن ثم وظفت الدولة المصرية العديد من الآليات للتعامل مع هذا الأمر ومحاولة إرجاع المكانة المصرية الإقليمية بالشكل الذي يليق بالدولة المصرية ومكانتها، وبطريقة تستند إلى الآليات الأخلاقية التي تبناها الرئيس عبد الفتاح السيسي. (٣٨)

واجه النموذج المصري تحديات، ويقع على رأس أبرز التحديات التي تواجه السياسة الخارجية المصرية، وترتبط ريادية النموذج المصري بعلاقة طردية مع (قوة مصر الناعمة)، سواء ما يرتبط منها بالتعليم، أو الفن، أو الثقافة، أو أدوار المؤسسات الدينية مثل (الأزهر والكنيسة المصرية)، وإذا كانت مصر قد نجحت في صياغة دورها الإقليمي في فترات سابقة عبر أدواتها النافذة من قوتها الناعمة، فإن إخفاق وتراجع دور هذه الأدوات في الفترة الحالية يمثل أحد أبرز تحديات السياسة الخارجية المصرية. (٣٩)

وعملت مصر على بناء شبكة علاقات إقليمية ودولية موظفة بذلك خبرتها في إطار الدبلوماسية التقليدية، ويمكن لنا تلمس ذلك على عدة أصعدة وقضايا منها ما يأتي: (٤٠)

•عودة مصر إلى الاتحاد الإفريقي:

جاء قرار عودة مصر إلى الاتحاد الإفريقي بعد تعليق عضويتها في أعقاب التغيير السياسي الذي حصل في ٣٠ يونيو ٢٠١٣، وتولى المشير عبد الفتاح السيسي مقاليد السلطة، تتويجًا لجهود الدبلوماسية المصرية الكبير لإعادة مصر إلى مكانتها في القارة الإفريقية بشكل عام، ودول حوض النيل بشكل خاص، وكانت المشاركات المتواصلة للقيادة السياسية في قمم الاتحاد الإفريقي والجولات الدائمة التي تقوم بها الدبلوماسية المصرية إلى دول القارة، حيث تضطلع مصر بدور ملموس على صعيد وضع أسس السلم والأمن بالقارة، ويعتبر توجه مصر في إفريقيا

توجها استراتيجيًا فلا غنى لمصر عن إفريقيا ولا غنى لإفريقيا عن مصر (٤١)، وهناك اهتمام وسعي لبناء علاقات إفريقية على أسس جديدة تقوم على تحقيق المصالح المشتركة دون الإضرار بمصالح أي طرف وتبني قضايا القارة دوليًا، كما سعت مصر لفتح صفحة مع أشقائها الأفارقة تعتمد روح التعاون، وتحركت مصر مع إثيوبيا وتوصلت الدولتان لتوقيع الاتفاق الإطاري، وهو ما أكد التوجه المصري، حيث وقعت كل من مصر وإثيوبيا والسودان اتفاقا إطاريًا بشأن سد النهضة، بالإضافة إلى التحضير لاتفاقات تعنى بقواعد تشغيل السد وتحفظ حقوق مصر المائية وحق إثيوبيا في التنمية على أساس مبدأ المكاسب المشتركة للجميع، كما تأسست الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية في تموز ٢٠١٤، لدفع علاقات الشراكة والتعاون مع الدول الإفريقية من خلال تقديم الخبرة الفنية في مختلف التخصصات، وعلى هامش القمة الإفريقية الأخيرة تم انتخاب مصر عضوًا في مجلس السلم والأمن الإفريقي لمقعد الثلاث سنوات (٢٠١٦ – ٢٠١٨)، عن إقليم الشمال، وذلك بتأييد ٤٧ دولة من دول الاتحاد الإفريقي. (٤٢)

•العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن:

في أحد أهم النجاحات للدبلوماسية المصرية فازت مصر بمقعد غير دائم ٢٠١٧، وهو ما عكس تأكيد ثقة المجتمع الدولي – في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٦ – ٢٠١٧ في مصر وقدرتها علي تحمل مسئوليتها في حفظ السلم والأمن الدوليين، وعلى الدفاع عن القضايا الإفريقية والعربية وقضايا دول (العالم الثالث) داخل المجلس، حيث قاد وزير الخارجية سامح شكري حملة دبلوماسية لفوز مصر بمقعد شمال إفريقيا في مجلس الأمن الدولي للمرة الخامسة في تاريخ المجلس، وتتصدر اهتماماتها القضايا الإفريقية والإقليمية وتترأس (٣ لجان في مجلس الأمن) وتتمثل اللجان الثلاث في (اللجنة المعنية بمكافحة الإرهاب، واللجنة المعنية بمتابعة نظام العقوبات الخاص بالعراق، واللجنة المعنية بمتابعة نظام العقوبات الخاص بالكونغو الديمقراطية)، كما ترأست مصر أعمال المجلس خلال شهر أيار ٢٠١٦، وقام وفد من أعضاء مجلس الأمن بزيارة لمصر .(٤٣)

دأب الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في عدد من زياراته الرسمية على اصطحاب عددًا من الفنانين والإعلاميين والصحفيين المشهورين من أجل تحسين صورة مصر خارجيًا، فضلًا عن الترويج لأهداف السياسة الخارجية المصرية والفهم والاطلاع والتأثير على المواطنين وصناع الرأي الأجانب وتوسيع الحوار بين المواطنين المصريين والمؤسسات ونظرائهم في الخارج، وعبر هذه الوسيلة تسعى مصر لتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية وإعادة دورها الطليعي من خلال ايلاء الأهمية القصوى لتوسيع نفوذها الثقافي واللغوي والدبلوماسي بالمقدار الذي توليه لتعظيم قدراتها العسكرية وتحديث ترسانتها من الأسلحة التقليدية. (٤٤)

وتوجد أهمية كبيرة للقارة الإفريقية بالنسبة لمصر وقد أشار الرئيس عبد الفتاح السيسي لأهمية دور مصر المحوري في هذه القارة وأن ركائز سياستنا الخارجية لابد وأن تسعى لفتح قنوات اتصال دائمة مع إفريقيا، حيث تُعتبر العمق الاستراتيجي الأكبر لنا، بالإضافة إلى ذلك هناك تكالب وتنافس من جانب قوى دولية مثل الصين والولايات المتحدة وإسرائيل وغيرهم على القارة الإفريقية وهو ما أدركته القيادة المصرية، ونظرًا لكل ما سبق أصبح هناك توجه مصري جديد تجاه القارة الإفريقية يسعى لتعزيز وإعادة دورها الإقليمي الفعال. .(٤٥)

الخاتمة :

تناولت الدراسة اثر الثورات العربية على مصر في الفترة ما بن ٢٠١١الى ٢٠٢٠ وتوصلت الى مايلي :

١ – النتائج التالية :

–أن هناك ارتباطية بين قدرة الدولة على قيامها بدورها الإقليمي وبين قوة البيئة الداخلية لها ، فكلما زادت قوة البيئة الداخلية زادت قدرتها على لعب دور إقليمي مؤثر ، في حال وجود إرادة ذاتية لدى الدولة لتحقيق هذا الدور.

– أن الثورات العربية لها تداعيات إيجابية وسلبية ، فمن الناحية الإيجابية ساهمت في الحد احتكار السلطة السياسية من قبل فئة أو حزب واحد ، مما أدى الى توسيع المشاركة السياسية عبر الانتخابات ، ومن الناحية السلبية أدت الى الفوضى والحروب الاهلية مثل سورية وليبيا واليمن .

– عكست الثورات عكست تطلعات شعب أراد التغيير، وسعيه نحو الحرية والعدالة الاجتماعية. فقد أطاحت ثورة ٢٥ يناير بنظام استمر لعقود، وفتحت الباب أمام مرحلة انتقالية شهدت صعود قوى سياسية جديدة، وانتخابات ديمقراطية، ثم صراعات داخلية وحالة من عدم الاستقرار السياسي. ومع ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ وما تلاها من تغييرات، اتجهت الدولة نحو إعادة بناء مؤسساتها السياسية على أسس جديدة. ويمكن القول إن تلك المرحلة مثلت نقطة تحول كبرى في التاريخ السياسي المصري، ومازالت آثارها ممتدة حتى اليوم، حيث يتواصل النقاش حول سبل تحقيق الديمقراطية والاستقرار في إطار دولة مدنية حديثة.

٢–التوصيات :

–توصي الدراسة بضرورة اهتمام مصر بشكل أكبر بتفعيل وتعزيز مقوماتها الإقليمية ، خاصة في ظل التحديات الإقليمية الراهن ، ويجب ان تركز على استثمار إمكاناتها السياسية والاقتصادية والثقافية مما يساهم في تعزيز استقرار المنطقة العربية .

–ضرورية العمل على حماية الدولة القومية نت التهديدات التي تواجهها ، مثل التدخلات الخارجية والإرهاب والحروب الاهلية ، ويتطلب ذلك تعزيز دور المؤسسات الوطنية وترسيخ مفهوم الوحدة داخل الدول العربية .

الهوامش:

(١) إبراهيم نوار وآخرون، التطورات المعاصرة لدور مصر الإقليمي، أعمال المؤتمر السنوي الثاني والعشرين للبحوث السياسية
٣٠ – ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ ، مركز البحوث والدراسات السياسي ، كلية السياسي جامعة القاهرة، ص ٣٩.

(٢) الشيماء عبد السلام إبراهيم ، العوامل الداخلية السياسية والاقتصادية لثورة ٢٥يناير في مصر ٢٠٠٥–٢٠١١م، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، نشر في مايو ٢٠١٥م ، ص١٤.

(٣) إبراهيم محمد محمد ، التأصيل العلمي لطبيعة الثورة وأنواعها ، جامعة بور سعيد ، كلية تجارة ، قسم العلوم السياسية والإدارة العامة ، دار المنظومة ، ص٢٥٨.

(٤) Amir Bagherpour and Ashraf Singer," North Africa Beyond the Arab Spring" , in Edited by Ronald L. Tammen and Jacek Kugler," The Rise of Regions Conflict and Cooperation", Rowman& Littlefield Publishing Group, 2020, p:p :155:156.

(٥) الحزب الوطني الديمقراطي: تأسس الحزب في عهد الرئيس أنور السادات عام ١٩٧٨ ، وكان يهدف إلى توحيد القوى السياسية في مصر تحت مظلة واحدة. خلال فترة حكم الرئيس محمد حسني مبارك، كان الحزب الوطني الديمقراطي هو الحزب الحاكم في مصر واستمر في الحكم حتى عام ٢٠١١ ، عندما أطيح به في ثورة ٢٥ يناير (ويكيبيديا، https://arz.wikipedia.org/wiki .)

(٦) كفاية: هي حركة احتجاجية تأسست في مصر عام ٢٠٠٤ ، تحت شعار «كفاية»، ويرمز الاسم إلى رفض التجديد للرئيس حسني مبارك لفترة رئاسية خامسة ورفض تمرير السلطة إلى ابنه جمال، ما اعتبر محاولة للتوريث، تشكلت الحركة من ٣٠٠ مثقف وشخصية عامة تمثل طيفا واسعا من التيارات السياسية، وعرف عنها السعي إلى إصلاح سياسي دستوري حقيقي، بما في ذلك إعلاء سيادة القانون، استقلال القضاء، فتح تداول السلطة، وإنهاء احتكار الثروة والفساد . مخيلف، أحمد علي. (آذار، ٢٠٢٠). دور حركة كفاية في عملية التغيير السياسي في مصر عام٢٠١١ . مجلة بحوث الشرق الأوسط. مج ٨ ، العدد ٥٤ . دار عين شمس للنشر ،مصر ص ١٣٩ .

(٧) أبريل: حركة شباب ٦ أبريل هي حركة شبابية مصرية تأسست في ٦ نيسان ٢٠٠٨ ، بدافع دعم إضراب عمال المحلة الكبرى ضد تدهور الأوضاع المعيشية. (ويكيبيديا، https://ar.wikipedia.org/wiki .)

(٨) محمود، ياسمين أحمد، مداخل تفسير الظاهرة الثورية، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ٢٠١٦

، ص٩٥

(٩) دسوقي، أبو بكر. عالم مختلف.. الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الثورات». السياسة الدولية. العدد ١٨٤ ، د. م. ابريل، ٢٠١١.ص٥٣.

(١٠) Kamal Eldin Osman Salih, THE ROOTS AND CAUSES OF THE 2011 ARAB UPRISINGS, ResearchGate, p 186– 188

(١١) حسين توفيق إبراهيم ، الثورات والانتفاضات وتحولات الواقع السياسي العربي ، كراسات استراتيجية ، عدد٢٢٥، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠١١م، ص٢١.

(١٢) ميرال مصطفى، أطر معالجة العلاقات المصرية الافريقية في مواقع القنوات الاخبارية التليفزيونية المصرية، مجلة البحوث الإعلامية، ع٥٥، ٢٠٢٠، ص٥٦.

(١٣) محمد جابر، العلاقات المصرية الافريقية من التهميش إلى الاندماج، دراسة حالة العلاقات المصرية الاثيوبية، المركز الديموقراطي العربي، القاهرة ، ٢٠١٨، ص١٢٤.

(١٤) حسين غريبة ، الحراك العربي ومقومات الثورة حالتا تونس ومصر ، شؤون الأوسط ، العدد١٤٨، ٢٠١٤م ،ص١٠٦–١٠٨.

(١٥) المصدر السابق ، ص١٠٨.

(١٦) خطاب الرئيس عبد الفتاح السيسي بحفل التنصيب بقصر القبة ، رئاسة جمهورية مصر العربية ، ٨حزيران ٢٠١٤م. متاح على :
٧٥i٧u/cl.https://n٩

(١٧) قيس سالم عبد القادر العويسات ، تداعيات الثورات العربية على الامن الإقليمي العربي٢٠١٠–٢٠١٧، رسالة دكتوراه ، جامعة مؤتة، كلية الدراسات العليا ، ٢٠١٧، ص١٠٧.

(١٨) أسامة احمد محمد الشركسي ، التحديات السياسية وتأثيرها على الامن المجتمعي العربي ٢٠١١–٢٠١٦، رسالة ماجستير ، دار النشر: جامعة الشرق الأوسط ،أب ٢٠١٧، ص٧٠.

(١٩) مروة عبد الحليم ، الدلالات السياسية لنتائج الاستفتاء على دستور مصر ٢٠١٤، الهيئة العامة للاستعلامات ، ٢٢يناير ٢٠١٤، متاح على : ٢u.pw/CvyukwF//:https

(٢٠) دستور جمهورية مصر العربية لعام ٢٠١٤ ، الهيئة العامة للاستعلامات ، الباب الأول ، المادة ٥، ص٧.

(٢١) أبو بكر الدسوقي ، المشاركة والفاعلية ، سياسة مصر الخارجية تجاه المنظمات الدولية والإقليمية، آفاق استراتيجية ، العدد٣، يونيو ٢٠١٢، ص٢–١.

(٢٢) رؤية الرئيس في أربع كتب لهيئة الاستعلامات ، الهيئة العامة للاستعلامات ، تاريخ النشر يوم الاثنين في ١٨اكتوبر ٢٠١٨م، متاح على الموقع : https://www.sis.gov.eg/Story

(٢٣) خطب الرئيس الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية ، على الموقع : https://www.presidency.eg/ar/

(٢٤) احمد خشبة محمد ، الدور المصري في عملية السلام الفلسطينية –الإسرائيلية في الفترة ما بين ٢٠٠٠–٢٠٠٩م، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ٢٠١٧–٢٠١٨، ص١٦

(٢٥) دستور جمهورية مصر العربية لعام ٢٠١٤، مرجع سابق ، الفصل الثاني ، المادة ٣٧، ص١٤.

(٢٦) ندى مسعود ، مصر تتحرك نحو بناء اصلاح اقتصادي قوي ، لمحة عن البرنامج القومي للإصلاحات الهيكلية ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، نشر في ١٥مايو ٢٠٢١.ص١٨.

(٢٧) ١٠سنوات على ثورة ٣٠يونيو جهود الثقافة لحماية الهوية وحفظ التراث ومواجهة التطرف الفكري في عهد الرئيسي السيسي ، وزارة الثقافة المصرية ، ٣يوليو ٢٠٢٣م، ص٥.

(٢٨)دستور جمهورية مصر العربية لعام ٢٠١٤، الباب الثاني ، الفصل الثالث ، المادة ٥٠، ص٢٠.

(٢٩) الجريدة الرسمية المصرية، قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٥٥لسنة ٢٠١٧ بإنشاء المجلس القومي لمكافحة الإرهاب والتطرف ، القاهرة ، العدد٢٩ ،٢٠١٧ ،ص١٥

(٣٠) القوات المسلحة المصرية، بيان رقم ٢ للقوات المسلحة المصرية.. العملية الشاملة «سيناء ٢٠١٨ ،»القاهرة: بوابة القوات المسلحة المصرية،٢٠١٨ ، متاح على: http://www.sis.gov.eg(اطلع ٢٣اغسطس ٢٠٢٠)

(٣١) دستور جمهورية مصر العربية لعام ، الباب الثاني ، الفصل الأول ، المواد ١–٥، ص٢–١٠.

(٣٢) حارث حسن،. السياسة الامريكية تجاه تنظيم «داعش» ، أبو ظبي : مجلة سياسات عربية دورية محكمة تعنى بالعلوم

السياسية، العدد ١٦، ٢٠١٥م، ص٤٢.
(٣٣) الحداد ، محمد. معالجة الصحف الإسلامية المصرية لقضايا الارهاب، رسالة دكتوراه ، القاهرة: كلية الاعلام جامعة الازهر، ٢٠١٩،ص ٨٤.
(٣٤) رباب المرسي، وآخرون، السياسة الخارجية المصرية تجاه الصراعات في المنطقة: سوريا، اليمن، ليبيا، المركز الديموقراطي العربي، ٢٠١٧، ص٢٤.
(٣٥) قيس سالم عبد القادر العويسات ، تداعيات الثورات العربية على الأمن القومي العربي ٢٠١٠-٢٠١٧، رسالة ماجستير ، مرجع سابق، ص١٣٧.
(٣٦) الشيماء عبد السلام إبراهيم ، العوامل الداخلية السياسية والاقتصادية لثورة ٢٥ يناير في مصر ٢٠٠٥-٢٠١١، رسالة دكتوراه جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، مايو ٢٠١٥، ص٥٢.
(٣٧) جمال رائف، التحالفات المصرية، بناء دبلوماسي لمجابهة التحديات، مجلة السياسة الدولية، فبراير ٢٠٢١، ص١٢١.
(٣٨) المصدر السابق ، ص١٢٣.
(٣٩) أسامة احمد محمد الشركسي ، التحديات السياسية وتأثيرها على الامن المجتمعي العربي ٢٠١١-٢٠١٦، رسالة ماجستير ، مرجع سابق . ص٧٨.
(٤٠) منى سليمان، الأبعاد الإقليمية والدولية لرئاسة مصر للاتحاد الإفريقي، مجلة السياسة الدولية، فبراير ٢٠١٩، العدد١٤، ص١٣٣..
(٤١) هبة زين ، الجهود المصرية لإحياء عملية السلام في الشرق الأوسط منذ ٢٠١٤، المرصد المصري ، ٢٦اكتوبر ٢٠٢٣، ص٦٧.
(٤٢) محمود قاسم ، الجمهورية الجديدة ، تغير القيادة السياسية وأثره في استعادة المكانة والدور الخارجي لمصر ، المرصد المصري ٨يونيو ٢٠٢٢، ص٨.
(٤٣) السياسة الخارجية المصرية بين محددات الداخل وتحديات الخارج، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، منشور بتاريخ ٢٠١٦/١/١٨ على الرابط http://mcsr.net
(٤٤) مبارك مبارك احمد ،السياسة الخارجية المصرية بعد عام من حكم السيسي، مقالة منشورة في ٢٠١٥/٥/٣١ على الرابط
http://www.rcssmideast.org/Article/٣٤٧٣
(٤٥) هدى ميتكيس ،التطورات المعاصرة لدور مصر الإقليمي، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة ، ٢٠٠٨م، ص١٣٣ .

قائمة المصادر والمراجع :

-إبراهيم نوار وآخرون، التطورات المعاصرة لدور مصر الإقليمي، أعمال المؤتمر السنوي الثاني والعشرين للبحوث السياسية ٣٠ - ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ ، مركز البحوث والدراسات السياسي ، كلية السياسي جامعة القاهرة.
- الشيماء عبد السلام إبراهيم ، العوامل الداخلية السياسية والاقتصادية لثورة ٢٥يناير في مصر ٢٠٠٥-٢٠١١م، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، نشر في مايو ٢٠١٥م .
-إبراهيم محمد محمد ، التأصيل العلمي لطبيعة الثورة وأنواعها ، جامعة بور سعيد ، كلية تجارة ، قسم العلوم السياسية والإدارة العامة ، دار المنظومة.
- أسامة احمد محمد الشركسي ، التحديات السياسية وتأثيرها على الامن المجتمعي العربي ٢٠١١-٢٠١٦، رسالة ماجستير ، دار النشر: جامعة الشرق الأوسط ،أب ٢٠١٧.
- أبو بكر الدسوقي ، المشاركة والفاعلية ، سياسة مصر الخارجية تجاه المنظمات الدولية والإقليمية، آفاق استراتيجية ، العدد٣، يونيو ٢٠١٢.
- احمد خشبة محمد ، الدور المصري في عملية السلام الفلسطينية -الإسرائيلية في الفترة ما بين ٢٠٠٠-٢٠٠٩م، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ٢٠١٧-٢٠١٨.
-الجريدة الرسمية المصرية، قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٥٥لسنة ٢٠١٧ بإنشاء المجلس القومي لمكافحة الإرهاب والتطرف ، القاهرة ، العدد٢٩ ، ٢٠١٧ .
- الشيماء عبد السلام إبراهيم ، العوامل الداخلية السياسية والاقتصادية لثورة ٢٥ يناير في مصر ٢٠٠٥-٢٠١١، رسالة دكتوراه جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، مايو ٢٠١٥.

–جمال رائف، التحالفات المصرية، بناء دبلوماسي لمجابهة التحديات، مجلة السياسة الدولية، فبراير ٢٠٢١.
– حسين توفيق إبراهيم ، الثورات والانتفاضات وتحولات الواقع السياسي العربي ، كراسات استراتيجية ، عدد٢٢٥، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠١١م،
– حسين غريبة ، الحراك العربي ومقومات الثورة حالتا تونس ومصر ، شؤون الأوسط ، العدد١٤٨، ٢٠١٤م ،ص١٠٦– ١٠٨.
–حارث حسن،. السياسة الامريكية تجاه تنظيم «داعش» ، أبو ظبي : مجلة سياسات عربية دورية محكمة تعنى بالعلوم السياسية، العدد ١٦، ٢٠١٥م.

–دسوقي، أبو بكر. عالم مختلف.. الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الثورات». السياسة الدولية. العدد ١٨٤ ، د. م. ابريل، ٢٠١١.
–رباب المرسي، وآخرون، السياسة الخارجية المصرية تجاه الصراعات في المنطقة: سوريا، اليمن، ليبيا، المركز الديموقراطي العربي، ٢٠١٧.
– قيس سالم عبد القادر العويسات ، تداعيات الثورات العربية على الامن الإقليمي العربي٢٠١٠–٢٠١٧، رسالة دكتوراه ، جامعة مؤتة، كلية الدراسات العليا ، ٢٠١٧.
–ميرال مصطفى، أطر معالجة العلاقات المصرية الافريقية في مواقع القنوات الاخبارية التليفزيونية المصرية، مجلة البحوث الإعلامية، ع٥٥، ٢٠٢٠.
–محمد جابر، العلاقات المصرية الافريقية من التهميش إلى الاندماج، دراسة حالة العلاقات المصرية الاثيوبية، المركز الديموقراطي العربي، القاهرة ، ٢٠١٨.
–مخيلف، أحمد علي. (آذار، ٢٠٢٠). دور حركة كفاية في عملية التغيير السياسي في مصر عام٢٠١١ . مجلة بحوث الشرق الأوسط. مج ٨ ، العدد ٥٤ . دار عين شمس للنشر ،مصر .
– محمود، ياسمين أحمد، مداخل تفسير الظاهرة الثورية، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ٢٠١٦ .
– محمد الحداد. معالجة الصحف الإسلامية المصرية لقضايا الارهاب، رسالة دكتوراه ، القاهرة: كلية الاعلام جامعة الازهر، ٢٠١٩.
–منى سليمان، الأبعاد الإقليمية والدولية لرئاسة مصر للاتحاد الإفريقي، مجلة السياسة الدولية، فبراير ٢٠١٩، العدد١٤.
–محمود قاسم ، الجمهورية الجديدة ، تغير القيادة السياسية وأثره في استعادة المكانة والدور الخارجي لمصر ، المرصد المصري ٨يونيو ٢٠٢٢.
– مبارك مبارك احمد ،السياسة الخارجية المصرية بعد عام من حكم السيسي، مقالة منشورة في ٢٠١٥/٥/٣١ على الرابط ٣٤٧٣/http://www.rcssmideast.org/Article
– ندى مسعود ، مصر تتحرك نحو بناء اصلاح اقتصادي قوي ، لمحة عن البرنامج القومي للإصلاحات الهيكلية ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، نشر في ١٥مايو ٢٠٢١.
– هبة زين ، الجهود المصرية لإحياء عملية السلام في الشرق الأوسط منذ ٢٠١٤، المرصد المصري ، ٢٦اكتوبر ٢٠٢٣.
– هدى ميتكيس ،التطورات المعاصرة لدور مصر الإقليمي، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة ، ٢٠٠٨م.
– ١٠سنوات على ثورة ٣٠يونيو جهود الثقافة لحماية الهوية وحفظ التراث ومواجهة التطرف الفكري في عهد الرئيسي السيسي ، وزارة الثقافة المصرية ، ٣يوليو ٢٠٢٣م.
المصادر الأجنبية :
Amir Bagherpour and Ashraf Singer," North Africa Beyond the Arab –Spring" , in Edited by Ronald L. Tammen and Jacek Kugler," The Rise of Regions Conflict and Cooperation", Rowman& Littlefield Publishing .,Group, 2020
Kamal Eldin Osman Salih, THE ROOTS AND CAUSES OF THE 2011– ARAB UPRISINGS, ResearchGate, p 186– 188